

زيداً ولبست اللام للإشارة إلى ما هو في الداهن كما قال الحسن لما  
يتنا في باب المعرفة أن هذا الكلام لا يطالب بحجة هكذا قال لرجل وهو  
يقسم إلى أن التعريف عنده لفظي لا معنوي له ولا يؤكده فاعلم  
الظاهر تأكيداً معقولاً لأن التأكيد المعنوي لا يكون إلا للمعاني  
كما هو مذهب المصنفين وهذا المعروف باللام في معنى اللزوم  
تأكيده لفظاً نحو نعم الرجل زيد وقد يوصف قال تعالى ليس إلا  
المرفود وقال ونعم العني المرء أنت قوله **أومضاً** أي أو يكون ذلك  
معراً **ميداً** بكرة **مضوبه** **اعلم** أن الضمير إليهم في نعم وليس  
على الظاهر الاعتكاف لا يجمع ولا يوثق اتفاقاً بين أهل المصرين  
لعلتين إحداهما عدم تصرف نعمه بيش فلم تقولوا إعطاهم صلحاً  
رجالاً دعوت امرأة ههنا وبين المرأة دعواً كالأجر وانعم المراد  
لكم الخاق قال التائيث هوب من الخاق جلامتى التذنية والبع الأجر  
المراد أيضاً جلات وثمت وربت وعلت فلهذا الطرد بعترارة  
ولم يطردهما تخليين ونحو رجالاً والعلية الثانية أن الضمير المرفود  
المذكور ابتدائياً من غيره لأنه لا تستفيد منه إذ لم يستفد  
ما هو عليه إلا معنوي شيء ويشي أصل المعنى والمجوع والمدلولات  
دلو تينته وحمته والتبته لخصص بأفاده معنى التثنية  
والثانيث والعبد بعد الضمير الإيهام فما كان أو خلت فيه كانت  
أولى ثم وأما ضمير هذا الضمير فيصرف فيه أفراداً وتثنية وجمعاً  
وتأنيثاً نحو نعم رجلاً أو رجلاً أو امرأة أو امرأتين أو  
سنة اتفاقاً منهم أيضاً ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير إليهم  
وتفهمه لشدة احتياجه إليه إلا بالطرف قال تعالى ليس الظالم  
بلك وقد جأشاً ذاً بغير الظرف نحو نعم زيد رجلاً وأما الفصل بين  
ذاتي جيتاً أو ضميره وهو أن استغنايه عنه نحو حينما جيتاً

والله اعلم بالصواب

رسالة الرجل  
الكافي

تيمره

وحدثنا زيد رجلاً ولا يجوز أن يحكى لهذا الضمير بالتوابع كالمركب  
والتأييد العطفين لأنه من شدة الإيهام كالمعجم والاعتناء  
بضميره وهو المفيد المقصود ويلزم التمييز لهذا الضمير على ما  
قوله **أومضاً** أي ضميراً ذلك الضمير بما مثل **فمنها هي** احتلت في مأهله  
فبيل كانه وقيل موصولة وقيل معرفة تأمته ومثقت هذه  
الوجه وقال الزمخري والفارسي في إحد قوليه ما لكره  
ضميره منسوبة إلى الجمل ما موصوفه بالجله والمخصوص ما سجد  
في نحو نعم اعظم به أو مذكور كما في قوله **بشما** اشتروا به أفهم  
أن يكون ذلك أو كلمة غير موصوفة في نحو **فمنها هي** وقوله **دقته** دقاً  
نعماً قال الراجزي ولا يمنع عند المبرد وأبي علي وهو لفظ جملاً والوجه  
استناد نعم ويشي إلى الذي المنسبه وكذا من وما دأبني بالفتية  
ما يكون جملتها عامة قال علي لم في النهج ونعم دأب من لروض  
بها إذا قال **نعم من أمان ضاقت مذاهبه** ونعم من هو في سراً غلابان  
وتقول نعم الذي هو عبد زيد وأما إن كانت صلتها مخصوصة  
نحو نعم الذي كان في البدان والإشارة إلى شخص معين فلا يجوز  
أذ يلزم فاعلم الإيهام قوله **بعد ذلك المحصور** وهذا هو الأثر  
في الاستعمال أعني كون المحصور بعد الفاعل بحمل الضمير بعد الإيهام  
كما مر فيدخل عوامل مبتدأ موجراً نحو نعم الرجل كنت وقوله  
**بشما** نعم السيدان **وحدثنا** • وقد تقدم المحصور عليهم  
ويش نحو زيد نعم الرجل وهو قيل ومع ذلك نستعمل الفاعل معروفاً  
بالإيم زائده نحو زيد نعم الرجل أو مضمراً معترفاً بما بعده نحو قوله  
**أومضاً** أي ضميراً كذا **وسيج** الجمل الخالك نعم جاً لأن  
وإننا ألزم كون الفاعل معترفاً مع تقدم المبتدأ لأن ضمة كالمادة  
بالفتية إلى آخره وقد حله معقد ما نوسع المبتدأ بكونه  
الرجل وطنك نعم الرجل **وهو مبتدأ ما جده قبله**

المحصور